1 . أوضاع فرنسا قبيل الثورة :

ساءت الأوضاع في فرنسا خلال القرن الثامن عشر وخاصة في النصف الثاني منه، وذلك في المجالات الاقتصادية، نتيجة للحروب وركود الإنتاج، الأمر الذي أثر بدوره على الأوضاع الاجتماعية، وجاء استمرار السلطة المطلقة مع نشأة الفكر الفلسفي السياسي الحديث وتطور الأوضاع السياسية والدولية لكي يجبر فرنسا على الدخول في تلك الحلقة التي تنقص فيها الموارد المالية وتظهر مساوئ الأوضاع الاجتماعية، وتؤدي بالتالي إلى ضرورة التفكير في التغيير. وإن دراسة أوضاع فرنسا وأحوالها في قطاعاتها المختلفة هي خير دليل للوصول بهذه الأسباب إلى النتيجة الحتمية والتي تتمثل في نشوب الثورة الفرنسية:

أ . الأوضاع الاقتصادية :

رغم سرعة تطور الأوضاع في انجلترا واستغلالها لموارد العالم الجديد وتدعيم تفوقها وبدئها عصر الآلة والبخار، فان هذه الثورة الصناعية لم تؤثر في أوربا وفرنسا في السنوات التالية لظهورها في انجلترا مباشرة[1]، وهكذا ظلت الأحوال الاقتصادية في فرنسا، في الفترة السابقة على نشوب الثورة، على أنها قريبة من الماضي أكثر من قربها للحاضر. فقد كان اقتصاد فرنسا قائما على الزراعة بصفة أساسية ولذا كانت البرجوازية فيها أقلية واضحة فالعمود الفقري فيه[2]

---

[1] **جلال يحي، التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر (حتى الحرب العالمية الأولى)** ،(الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية الأزارطة ؛ د.ط ؛ د.ت) ، ص 241.

[2] **لويس عوض، الثورة الفرنسية** ،(مصر: مطبعة الهيئة ؛ د.ط ؛ 1992م) ، ص 58.

كان من الفلاحين، وظلت التقنية المستخدمة في الإنتاج في فرنسا لا تضمن إنتاجا سريعا أو كبيرا[1]، وكانت تعتمد على الحظ فيما يتعلق بالتغيرات الجوية، كما أن الصناعة كانت تعاني من نقص نتج عن ندرة المواد الأولية وضعف القوى المحركة.

وكان الفلاح يعمل لكي يتمكن من الحصول على ما يلزمه من الاستهلاك وليس من أجل البيع إلا إذا كان ذلك لمواجهة الأموال التي كان يطلبها منه الملك أو النبيل أو صاحب الأرض، وكان الصانع يجيب مطالب السوق المحلي[2].

كما تعددت الضرائب في فرنسا بالإضافة إلى سوء توزيعها فالطبقات الميسورة والقادرة كانت معفاة من معظم الضرائب فوقع عبؤها على الطبقات الفقيرة واستخدم جباة الضرائب العنف في جمعها[3].

ولقد كانت فرنسا من بين الدول التي تمارس سياسة تجارية تمثلت في منع الاستيراد وفرض الضرائب المرتفعة على الواردات وكانت هناك قوانين الملاحة واحتكار تجارة المستعمرات، الأمر الذي ساعد على تكدس رؤوس الأموال والاحتفاظ بها داخل البلاد[4].

كما أن الصعوبات الكبيرة للمواصلات تجبر كل منطقة على أن تعتمد على نفسها، لذلك[5]

---

[1] **لويس عوض، المرجع السابق**، ص 58.

[2] **جلال يحي، المرجع السابق**، ص 241.

[3] **حسن جلال، الثورة الفرنسية** ، (مصر: سلسلة المعارف العامة ؛ ط 2 ؛ 1930م)، ص 46 .

[4] **شوقي عطا الله الجمل،عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة** ،(القاهرة: المكتب المصري ؛ د.ط ؛ 2000م) ، ص ص 89 ، 90.

[5] **جلال يحي، المرجع السابق**، ص 242.

تحتفظ بغلالها وتصدر القليل وتفتقر إلى وسائل الاستيراد، ولقد أدى ذلك إلى أن تتخذ المبادلات الداخلية مع أوربا الطريق البحري وسيلة لها، الأمر الذي كان يعود بالفائدة على تجار الموانئ قبل غيرهم في المناطق الداخلية.

كما ساعد الأمراء وحاشيتهم في تدعيم صناعة الكماليات التي كانت لازمة للطبقات الحاكمة، فالمجهودات التي بذلت من أجل الإنشاءات البحرية والنسيج والصباغة ونتيجة لطلبات القوات المسلحة وعمليات منح الضرائب المباشرة لبعض الأفراد عن طريق الالتزام، ساعدت كلها على ازدهار متزايد لرجال المال والمصارف، الذين أصبحت عملياتهم تهم خزائن الأمراء، وكانت الحكومة تضطر أمام ازدياد ديونها إلى إعادة صهر القطع الجديدة[1].

كما عرفت تزايد في السكان بشكل واضح ابتداء من سنة 1760م فساعد ذلك على زيادة الاستهلاك من ناحية وتوفر الأيدي العاملة من ناحية أخرى. وكانت تجارتها الخارجية تتم مع مستعمراتها، لكن الشكل العام للإنتاج ظل زراعيا في أساسه، وظل الفلاح ينؤ تحت عبأ الالتزامات المفروضة عليه، وليس له من المدخرات ما يسمح له بتعديل وسائله، ومع ذلك فقد كانت فرنسا هي الدولة الأوربية الوحيدة التي بدت في السنوات السابقة لنشوب الثورة مباشرة على أنها هي الدولة الوحيدة التي تعتبر كمنافس خطير لإنجلترا من خلال تجارتها[2].

[1] **حسن جلال، المرجع السابق**، ص ص 46 ، 47.
[2] **جلال يحي، المرجع السابق**، ص 242.

ولكن الميزان التجاري لفرنسا كان في غير صالحها إذ أن وارداتها كانت أكثر من صادراتها.

كما أن وسائل النقل الداخلي فيها تميزت بالتخلف نظرا لقلة القنوات الصالحة للملاحة وقلة طرق المواصلات فالجمارك الداخلية ودفع الرسوم فيها تزيد من الانفصال بين المقاطعات. وظلت فرنسا أساسا دولة زراعية وحرفية، وكان تقدم الرأسمالية والحرية التجارية يثير مقاومة شديدة. فأدى ذلك إلى نتائج خطيرة ظهر عدم الاتفاق بين البرجوازية* وبين الطبقات الشعبية. ونتيجة للأوضاع الداخلية لفرنسا وحروبها الخارجية زاد دين فرنسا الذي كان قد وصل إلى 1,700 مليون في سنة 1721م. وتميز هذا العصر بالرغبة في البحث عن الرفاهية واللذة فأصبحوا يضيفون الأجنحة المعدة للحياة المريحة وزادت اجتماعات الصالونات الحديثة وظهر معها زيادة الرقة في التعبير والشعور، كما ازداد عدد سكان فرنسا ثلاثة ملايين بعد حرب السنوات السبع، وإذا كانت العادات قد أصبحت في فرنسا أكثر رقة فإن الارستقراطية لم تظهر ما يدل على أنها قد اقتربت من الأخلاق، وكانوا يعتبرون أنفسهم أعلى من العامة، ويظهرون التحرر الزائد والإسراف والبؤس والجهل والرغبة في الشراب واستخدام العنف[1].

---

[1] **جلال يحي، المرجع السابق**، ص ص 242 ، 243.

***البرجوازية**،هي كلمة أطلقت على أحرار المدن الفرنسية في العصور الوسطى،ثم عممت فيما بعد على الطبقة الوسطى في جميع البلاد،وهي الطبقة الثالثة في البناء الاجتماعي،وتطلق على المتوسطين من التجار أصحاب المهن الحرة،وقد لعبوا دورا فعالا في إنهاء النظام الإقطاعي. أنظر: **ميلاد المقرحي، ميلاد المقرحي، تاريخ أوروبا الحديث (1453.1848م)** ،(بنغازي: دار الكتب الوطنية ؛ ط 1؛ 1996م)، ص 258.

وكانت البرجوازية الصغيرة والحرفيين والفلاحين من صغار الملاك يكونون المجموعة الأكثر التصاقا بالسلوك المنتظم.

ب . الأوضاع الاجتماعية :

كان المجتمع الفرنسي حتى الثورة مجتمعا إقطاعيا أسسه من مخلفات العصور الوسطى، وكانت أهم هذه الأسس، هي تكون المجتمع من ثلاث طبقات تسودها علاقات قانونية وفعلية قائمة على فلسفة تقول أن اختلاف الوظائف ينبع من خوارق أصيلة بين البشر وبالتالي انعدام المساواة بينهم وكانت الكنيسة تدعم هذه الفلسفة لأنها تخدم امتيازاتها، فطبقة الذين يصلُون هم من رجال الدين، وطبقة الذين يحاربون هم النبلاء، وطبقة الذين يعملون لإطعام الباقين هم من الشغالة وهم الطبقة الثالثة وقد تم اغتصاب أرضهم من طرف النبلاء[1]. واحتفظ البنيان الاجتماعي في فرنسا بالطابع الأرستقراطي، كأثر من آثار تلك الفترة التي كانت الأرض فيها هي الثروة الوحيدة تقريبا، والتي يحصل فيها من يملكها على الحقوق تجاه الرجال الذين كانوا يزرعونها، وظل رجال الدين والنبلاء من أصحاب الميزات و الأهالي يكونون جماعة ثالثة، لم ترفض الدولة منح مزايا أو حريات أو امتيازات لبعض المجموعات التي كانت تنشأ داخل كل جماعة وفرقت لكي تحكم واحتفظت بتنظيم يقوم على أساس المجموعات أو الهيئات وكان مبدئه من أعلى إلى أسفل يستند على عدم المساواة في الحقوق[2].

[1] **لويس عوض، المرجع سابق**، ص 59.

[2] **جلال يحي، المرجع سابق**، ص 244.

ويمثل رجال الدين أولى الطبقات الاجتماعية الموجودة، الذين احتفظوا بحق الشعائر وبالأحوال المدنية وأشرفوا على التعليم وراقبوا النشاط الفكري، وكانوا يحصلون على إيرادات أراضيهم وعلى ضريبة العشر. ويكونون هيئة منظمة تتميز بصلابتها، واحتفظت الكنيسة في فرنسا بثروتها وامتيازاتها وتنظيمها المستقل. وهم ذو أقلية صغيرة قدر عددهم في فرنسا ما يقارب من 130 ألف شخص، وكان رجال الدين يكونون جماعة ولا يكونون طبقة. أما الأرستقراطية الحقيقية فكانت هي طبقة النبلاء[1]، فكان النبلاء يكونون طبقة لها امتيازاتها وأعضاؤها الذين يدافعون عن مزاياهم، وكان النبل وراثيا. ولقد احتفظوا بتسلسل القيادة عن طريق الولاء وكذلك عن طريق دفع مبلغ من المال عند كل ترقية، وظل من بين سلطات السيد جزء من ممارسة القضاء والأشراف على الأمن في القرى وبعض الاحتكارات مثل الصيد علاوة على احتفاظهم بمزارع خاصة بهم يستغلونها بطريقة مباشرة أو يؤجرونها.

فكان الملك يقوم ببيع المناصب للنبلاء، بطريقة وراثية أو شخصية، فقد دعموا قسوة النظام بثرواتهم ونفوذهم واستعاروا عاداته وتفرعه واتجاهاته الاحتكارية ولكنهم غيروا من عقليته وجعلوها تميل إلى العقلية البرجوازية. وكانت الطبقة الأرستقراطية في فرنسا تتنافس مع السلطة الملكية ومع البرجوازية في نفس الوقت، كانت تشعر بضغائن تجاه السلطة الأولى وشعور[2]

---

[1] **زينب عصمت راشد، تاريخ أوروبا في القرن التاسع عشر** ،(القاهرة: دار فكر العربي ؛ د.ط ؛ د.ت)، ص 31.

[2] **جلال يحي، المرجع سابق**، ص ص 244 ، 245.

الانفصال والترفع عن الثانية التي كان نموها يهددها. حيث كانت تمثل أقلية صغيرة. أما البرجوازية فإنها كانت تمثل القطاع الأكثر ثروة والأكثر قدرة، قويت بشكل واضح مع الازدهار الاقتصادي لفرنسا، وكانوا على درجة من الثراء تسمح لهم بأن لا يعملوا ويعيشوا على أملاكهم التي تكونت أساسا من الأراضي والعقارات[1]، ويقومون فقط بشغل وظائف السلطة والإدارة، وكان هناك مجموعة ثانية للبرجوازية كانت سلطتها أقل رغم أن ثروتها كانت أكبر وكانت تظم رجال المال المشرفين على الشئون الاقتصادية والموردين، وعلى العموم فإن البرجوازية هي التي كانت قد أدارت ثرواتها بحكمة، ووجهت ادخاراتها إلى الاستثمارات العقارية[2].

أما ما تسميه بالطبقة المتوسطة*، أو صغار البرجوازية فكان الأعيان يسمونه بالشعب وبكل احتقار، باعتبارهم أقل منهم، حيث كان أغلبيتهم من الفقراء، وهذه المجموعة تثور دائما حين يعاملها البرجوازي الحقيقي بترفع.

وظل الفلاح في كل مكان هو الكائن الجاهل الذي ارتبط مصيره بخدمة الطبقات الحاكمة ويدفعون الضرائب حيث أن رجال الدين هم من يجمعوا منهم ضريبة العشر التي كانت ثقيلة عنهم وغير متساوية[3].

---

[1] **جلال يحي، المرجع سابق**، ص ص 246 ، 247.

[2] **Peter Mcphee**, **A companion to the French revolution** ,(Oxford: Wiley – Blackwell ; 1988), p 220 .

[3] **جلال يحي، المرجع سابق**، ص 249.

***الطبقة المتوسطة**، يتمتع أفرادها بقسط مناسب من التعليم، فتشتمل على المواطنين والعمال والمهرة ورجال الأعمال =

ثم جاءت زيادة السكان لكي تجعل البطالة أكثر شمولا، ومنعت الأجور من أن تساير المواد الغذائية، وكانت قلة المساعدات الاجتماعية من ناحية أخرى خطيرة، فانتشر التسول بطريقة وبائية وحاولوا منعه بطريقة السجن لكن بدون جدوى، وأدى إلى انتشار العصابات والمهربين. وكانت المشغوليات الرئيسية للطبقة الحاكمة والسلطة الاحتراس من الاضطرابات وعمليات النهب التي تقوم بها الجماهير الجائعة، وهذه الخشية التي كانت تتحول بسهولة إلى الخوف ثم إلى الشعور بذعر وبإمكانية المعيشة في ظل إرهاب شعرت به البرجوازية الصغرى والبرجوازية العليا، وكان عقبة في سبيل نشر مد ثوري خارج حدود فرنسا[1].

جـ . الفكــر :

كان تغير عقلية المفكرين يتم ببطء أكثر من تغير الاقتصاد والمجتمع، وبالنسبة لغالبيتهم العظمى لم تتغير أحوال المعيشة بسرعة تسمح بتطوير أفكارهم كثيرا. ومع ذلك ظهر فقد ظهرت عقلية حديثة، وظهر المذهب العقلي التجريبي خاصة في ميدان العلوم، وظهر تفكير سياسي حول الحق الإلهي الذي نادى به الملوك ووجدوا أن هناك حق طبيعي للإنسان منذ أن يولد. ومع ذلك فقد شهدت فرنسا مجموعة من الفلاسفة هاجموا عدم التسامح بكل جرأة[2]

= والأساتذة، وتتميز القيم السائدة بينهم بتقدير المسؤولية واحترام الذات والعمل الجاد. للمزيد أنظر: **ميلاد المقرحي، المرجع السابق**، ص 258.

[1] **جلال يحي، المرجع سابق**، ص 249.

[2] **زينب عصمت، المرجع سابق**، ص ص 16 ، 17.

وهاجموا رقابة رجال الدين الكاثوليك وحتى امتيازات الطبقات الحاكمة، وحتى من معتقداتها، فزاد أتباع **فولتير** وقضى على احترام الكنيسة[1].

ففي القرن 18م كان انطلاق الفكر التقدمي في فرنسا قويا لا في المجال الإصلاح الاقتصادي والسياسي ورفع شأن الفرد وإنما كذلك من حيث رفع العالم الأوروبي إلى أفكار عالمية تعم بالخير على البشرية جميعا.

وإذا كانت أفكار **فولتير** و**مونتسيكو** و**روسو** هيأت أذهان الفرنسيين لإعادة النظر في حياتهم العامة وفي علاقة الفرد الفرنسي العادي بحكومته، وكذلك في مكانة فرنسا الدولية، إلا أن هذه المؤلفات الراقية الفكر وعميقة التحليل لا يدرك حقيقة قيمتها إلا فئة معينة من المثقفين الفرنسيين ولا يستطيع العامة الذين قد هضمت حقوقهم أن يقدروا قيمة التحول من الحكم الديمقراطي إلى الحكم البرلماني وتطلعاتهم الفرنسية.

فقد كانت فرنسا تحتل المكانة الأولى في عالم التقدم الفكري في الاتجاه الإنساني الواضح، وهذا الاتجاه سيكون له الأثر الكبير في رفع مكانة الفرد الفرنسي كانسان ورفع فرنسا إلى تزعم حركة تحرير الفرد من مظاهر الطغيان التي كان يشهدها العالم آنذاك[2].

---

[1] **جلال يحي، المرجع سابق**، ص ص 249 ، 250 .

[2] **عبد العزيز سليمان نوار،محمود محمد جمال الدين، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى** ،(دار الفكر العربي ؛ د.ط ؛ ج1؛ 1999م)، ص 278.

وحين جمعت دائرة المعارف عدد من الفلاسفة بدا ذلك على أن يشبه تكوين حزب، حيث نجحت هذه المجموعة في تغيير العقلية إلى حد أنه في عهد **لويس السادس عشر** تمكن البروتستانتي **نيكر** من أن يصل إلى الحكم. ووضع معظم الفلاسفة الإنسان في نطاق الطبيعة وكان اهتمامهم بالأخلاق يجعلهم يزدادون تشبها بالديانة الطبيعية.

كما هاجم الفلاسفة في فرنسا امتيازات الإقطاع وما تبقى من نظمه، وعدم التسامح وفساد الإدارة الملكية، واتفق الفلاسفة فيها على الرجوع إلى الحق الطبيعي، وفي بعض النقاط مثل عدم المساواة في دفع الضرائب مثلا، كما دافع الفلاسفة عن وجهة نظر الطبقة الثالثة لكنهم خدموا البرجوازية بنوع خاص. ومع ذلك فإن الهجوم لم يبدأ من جانب البرجوازية ولكن من جانب الأرستقراطية*، التي كانت قد تأثرت بمن تحدثوا باسم البرجوازية. فحينما اتحدت الأرستقراطية والبرجوازية لكي تطالبا بالحرية اصطدمتا ببعضهما فيما يتعلق بالمساواة في الحقوق[1].

د . الأوضاع السياسية :

استحوذ الأرستقراطيون على الملكية وأخضعوها، وبالتالي غضب البرجوازيون من إبعادهم[2]

---

[1] **جلال يحي، المرجع السابق**، ص 252.

[2] **ألبير سوبول، تاريخ الثورة الفرنسية** ، تر: جورج كوسى ،(بيروت:منشورات عويدات ؛ ط1؛ 1970م)، ص ص 14 ، 15.

***الأرستقراطية**، هي طبقة اجتماعية ذات منزلة عالية،تتكون من الأعيان الذين وصلوا إلى مرتبتهم ودورهم في المجتمع عن طريق الوراثة،بمعنى أنها الطبقة العليا ذات الامتيازات. للمزيد أنظر: **ميلاد المقرحي، المرجع السابق**، ص 258.

عن الحكم في نفس الوقت الذي ازدادت فيه حدة التنافس بين هاتين الطبقتين وستتطلب تسوية هذا الخلاف الثلاثي نشوب ثورة. وكانت فرنسا قد أعطت لنفسها في صفات النكبة مكانا وسطا بين انجلترا الدستورية وبقية نظم القارة المستبدة، فكانت الأرستقراطية تحتفظ بامتيازاتها، وتركت في نفس الوقت من يحصلون على ألقاب النبل يزيدون في عددها وتركت البرجوازية تنمو، وكانت الملكية منذ عهد **لويس الرابع عشر** قد أصبحت مطلقة ومركزية وبيروقراطية وبدا أنه لم يعد في وسع أي شيء أن يزعزع تفوقها، كما بدا خضوع طبقة النبلاء على أنه نهائي، والحقيقة أن رد الفعل الأرستقراطي كان يميز القرن الثامن عشر مثله في ذلك مثل نمو البرجوازية، حيث استخدمت وسائل برجوازية مثل منافسة البلاط الملكي والاتجاه إلى الرأي العام لعرقلة سلطة الملك والحد منها.[1]

وكان النبلاء الذين غالبا ما كانوا من أصل عادي لم يبقوا في الصفوف الخلفية فالتف حولهم الموظفون إذ أن المندوبين الملكيين كانوا ينتزعون منهم الإدارة المحلية شيئا فشيئا.

أما السادة المتحالفين مع الأساقفة فإنهم سيطروا على المجالس الإقليمية، وتدريجيا تخلى خلفاء **لويس الرابع عشر** لهم عن الوظائف العليا في السلطة، ومع مرور الوقت في مناطق حكوماتهم العامة يتزوجون فيها ويشترون منها الأراضي ويعيشون في تآخي مع سادة البلاد[2].

---

[1] **ألبير سوبول، المرجع السابق**، ص ص 14 ، 15.

[2] **جلال يحي، المرجع سابق**، ص 252.

وأصبحت السلطة الملكية مهددة بعد أن أصبحت ضعيفة بأن ترى رد فعل لنبلاء يزداد جرأة ضدها، وكان من الممكن أن تؤيد البرجوازية طبقة النبلاء، حيث انتهى الأمر بنبلاء السيف ونبلاء الرداء، والموظفون الذين حافظوا على تقاليدهم المهنية ورجال القانون والفلاسفة الذين كانوا يستشهدون بالحق الطبيعي، إلى أن يحاولوا أن يحدوا بالقانون من سلطات الأمير ويضمنوا حرية الفرد ضد التحكم. كما نشأت في فرنسا مجموعة من الأعيان تسعى إلى أن تفرض على الملكية النظام الدستوري واحترام الحريات، لكن الحل البرلماني لم يكن يشمل الحل الوسط بين الملك والنبلاء بل كان يشمل حل وسط آخر بين النبلاء والبرجوازية، لكن الأرستقراطية لم تكن لترضى بهذا الوفاق إلا الأقلية منهم فهمت بأنها لن تخسر شيئا. أما الأعيان يرون بأن قوة المال هي الأساس لشق مستقبل الأفراد، بحيث كان بعضهم يهتم بالمشروعات الكبيرة ويعملون في المضاربة ويحاولون الحصول على إيرادات متزايدة من الفلاحين، واقترب بعضهم بهذه الطريقة من البرجوازية العليا، أما النبلاء فمعظمهم قد احتفظوا بعقليتهم العسكرية والإقطاعية وفشلوا في أن يتلاءموا مع النظام البرجوازي حيث فضلوا أن يفتقروا على أن يتخلوا عن تقاليدهم. ورأوا العلاج في التطرف، من خلال بيع المناصب والألقاب إلى طبقاتهم والاحتفاظ بالوظائف التي تتماشى مع كرامتهم وزيادة المدارس الخاصة لأبنائهم وأروقة النبلاء بالكنائس والأديرة لبناتهم وأخذت برلمانات كثيرة ترفض دخول غير[1]

[1] **جلال يحي، المرجع سابق**، ص 252.

النبلاء، أما الملك بصفته السيد الأول في البلاد كان يحترم وجهات النظر هذه.

شعرت البرجوازية أن الطرق أصبحت مقفلة من كل جانب لذلك لم يبق إلا اقتحامها، ولكي تدافع عن نفسها اضطرت إلى أن تصر على المساواة في الحقوق، الأمر الذي أعطى لثورة سنة 1789م معناها الأصلي في تاريخ العالم[1].

2 . التعريف بالثورة الفرنسية وأهم مطالبها:

تعد الثورة الفرنسية سنة 1789م ذات أهمية مباشرة للعالم كله، لاعتبارها أهم حدث جرى منذ عهد الإصلاح الديني في القرن السادس عشر، وقد بدأت هذه الثورة في صيف سنة 1789م حيث فتحت عصرا من عصور الانقلاب الاجتماعي، وكانت من أهم الأحداث المؤثرة في تلك الفترة، إذ لم يكن تأثيرها على فرنسا فحسب بل شمل تأثيرها أوروبا والعالم كله.

كما أن الثورة الفرنسية كانت علامة على بداية عصر جديد في التاريخ عصر قد اعترف بحق الحرية والمساواة لكل فرد، واعتبرت مصدرا لأفكار ونظريات جديدة في نظم الحكم وأسس الدولة، وبداية حرب استمرت حوالي خمسة وعشرين سنة، ومما لاشك فيه أنها قد أثرت تأثيرا عميقا ومستمرا في تاريخ أوروبا وتاريخ العالم ككل[2].

---

[1] **جلال يحي، المرجع سابق**، ص ص 253 ، 254.

[2] **نفسه**، ص 273.

والثورة كذالك كانت عبارة عن صراع بين الطبقات فلقد كانت هناك فوارق كبيرة بين الطبقات كرجال الدين والنبلاء والطبقة الثالثة. وكان من الصعب على الطبقة المتوسطة أن تؤثر على حكومة البلاد، فاعتبرت الثورة انقلابا على النظم التي كانت معروفة في فرنسا قبل الثورة، تمتاز بكونها لم تكن سياسية ترتب عليها انقلاب في حكومة فرنسا فحسب ولكنها كانت ثورة اقتصادية سياسية اجتماعية، ففرنسا في تلك الفترة تنقصها المساواة الاجتماعية والحرية السياسية والنظام العادل للضرائب وسلطة تنفيذية لها القدرة والحزم والكفاءة، فالنظام الاجتماعي كان نظام أرستقراطي مؤسسا على عدم المساواة الطبيعية والامتيازات العقيمة الضارة التي كانت سائدة في كل مؤسسات المجتمع الفرنسي[1].

كما تعد هذه الثورة خاتمة تطور اقتصادي واجتماعي طويل جعل من البرجوازية سيدة العالم، وهي أيضا انجاز مختلف الحركات الفكرية في القرن الثامن عشر.

فالثورة الفرنسية تعني لدى معاصريها مجيء عصر تكون فيه الإنسانية متحررة من التسليم بنظام متجسد في رجال الدين و الأرستقراطية والملك، وتعمقت أصول الثورة الفرنسية في تاريخ الأمة الفرنسية، فقد بدأتها الأرستقراطية ضد النظام الملكي، ثم أكملته العناصر الشعبية التي ضمنت وصول البرجوازية إلى السلطة حيث أنه لم تكن هذه الثورة أولى الثورات التي استفادت منها الطبقة البرجوازية فقد سبقتها الثورتان الانجليزية والأمريكية فكلتاهما مثلتا مراحل واضحة[2]

[1] **حسن جلال، مرجع سابق** ، ص 2.

[2] **جلال يحي، المرجع سابق**، ص 273.

من هذا التطور، فكان من المحتم أن يقوم الشعب الفرنسي بمحاولة فرض العدالة، وكان من السوء أن تتحقق تلك العدالة عن طريق ثورة من أعنف الثورات الدموية في تاريخ فرنسا.

وعند حلول سنة 1789م أصبحت الحالة في فرنسا ميئوس منها، فقد كان **لويس السادس عشر*** يتوق إلى إيجاد الحل لوقف هذه الآلام إلا أنه كان ضعيفا. وجاءت الثورة لأن الملكية عجزت عن حل مشكلة الامتيازات والتخلي عن النظام الإقطاعي وحل الأزمة المالية وأزمة نظام الحكم.

وقد طالبت الثورة الفرنسية بالحرية، فكل فرد له حرية أن يفكر بنفسه ويعبر عن فكره، لذلك دعت إلى استقلال الفكر لدى كل إنسان، فبعد إعلان حقوق الإنسان في 1789/8/26م صار الناس يعرفون لأي شيء يهدفون ولمذا يناضلون، وتضمن هذا الإعلان مبادئ حقوقية متنوعة جدا ولكن الحرية والمساواة بقيتا المبدأين الرئيسيين في مطالب هذه الثورة[1].

3 . أسباب ودوافع قيام الثورة الفرنسية :

تعددت أسباب ودوافع قيام الثورة الفرنسية سنة 1789م، ويعتبر السبب المباشر لقيام الثورة يكمن في أزمة مالية ترجع إلى عهد **لويس الرابع عشر** وبقيت هذه الأزمة حالة مزمنة في[2]

---

[1] **جلال يحي، المرجع سابق**، ص ص 273 ، 274 .

[2] **جمال قنان، مظاهر من تطور أوروبا في القرن الثامن عشر** ،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ؛ د.ط ؛ 1984م)، ص 111.

***لويس السادس عشر (1754.1793م)**، ملك فرنسا من سنة 1774 إلى 1792 قامت في عهده الثورة الفرنسية سنة 1789م وقد أعدم في 1793 في ميدان الثورة. للمزيد أنظر: **لويس عوض** ، **الثورة الفرنسية**. ص 185.

ميزانية الدولة في عهدي كل من **لويس الخامس عشر** و**لويس السادس عشر** وازدادت تفاقما بسبب الحروب التي شاركت فيها فرنسا خاصة الحرب الطويلة حرب السبع سنوات* ولم تنج حينها خزينة الدولة من الإفلاس إلا بفضل المجهودات التي قد قام بها القسيس **تيرى**، فعندها قام باتخاذ عدد من الإجراءات استطاع بها تخفيض الديون التي على الدولة بنسبة كبيرة، ولكن هذه الإجراءات هي عبارة عن إجراءات ترقيعية مؤقتة لم تدم طويلا ولم تكن كافية لإعادة الصحة المالية للدولة المعتلة. فكان لتدخل فرنسا في حرب الاستقلال الأمريكية أثره في إرهاق خزينة الدولة والذي كان من قبل مثقلا، فقد كلف هذا التدخل حوالي مليار جنيه فرنسي (مليار فرنك)، واضطر **نيكر** مدير المالية أن يواجه هاته الأعباء في البحث عن حلول تقليدية والمتمثلة في الاستدانة، حيث لم يكن من السهل الحصول على المبالغ المطلوبة فعمد **نيكر** لتشجيع المقرضين وهذا برفع سعر الفائدة إلى 8 ثم إلى 10% ، ومن ناحية أخرى عمد إلى نشر فصول الميزانية ليبين للمعنيين أنها لا تعاني عجزا عكس ما يدعي بل تسجل فائضا فالمدخولات تزيد عن المصروفات بحوالي 10 ملايين جنيه. تعمد **نيكر** التضليل في هذا التقرير الذي نشره حول الميزانية التي كانت في نفس الوقت تعاني عجزا حقيقيا يزيد عن 70مليون جنيه متجاهلا بعض الفصول الهامة في المصروفات[1].

---

[1] **جمال قنان، المرجع السابق**، ص 111.

***حرب السبع سنوات**،هي حرب أوروبية نقل الصراع فيها إلى شمال أمريكا والهند،وكانت المنافسة فيها بين بريطانيا وفرنسا على المستعمرات في أمريكا،وبين ملكة النمسا وملك بروسيا على عرش ألمانيا.للمزيد أنظر: **عبد المجيد النعنعي**، **أوروبا في بعض الأزمنة الحديثة والمعاصرة** ،(بيروت:دار النهضة العربية ؛ د.ط ؛ 1983م)، ص ص 219- 224.

وتعمد أيضا تضخيم تقديرات المدخولات بغرض تشجيع المقرضين وطمأنتهم على أحوال الخزينة. والشيء البارز في تقدير **نيكر** المالي هو أنه قد أطلع الشعب الفرنسي ولأول مرة عن التبذير والعبء الثقيل الذي تتحمله الخزينة بسبب ما يقدم من منح ورواتب تدفع لنبلاء البلاط ورجال الحاشية، فوجد النبلاء الصغار والبرجوازية في هذا التقرير مادة لتذمرهم وشكواهم ضد القصر ونبلاء البلاط. وفي نفس الوقت أعجز هذا التقرير أوساط القصر وخاصة الملكة "ماري أنطوانيت"* التي لم تغفر **لنيكر** ما أشهر به. فاضطر **نيكر** في نهاية الأمر إلى تقديم استقالته وأعلن عجزه في مواجهة الأزمة بالحلول التقليدية المتيسرة[1].

وصل عجز الميزانية إلى حد أنه قدم إلى **لويس السادس عشر** في 20 أغسطس سنة 1786م مذكرة تطالب بل وتصر على ضرورة الإصلاح، فقد كانت الإدارة المالية في الدولة على درجة كبيرة من الفوضى بلغت إلى حد لا يمكن وصفه إلا بالتقريب، فمثلا في مارس سنة 1788م بلغت قيمة المصروفات 629 مليون في حين أن الإيرادات كانت 503 ملايين، ورجعت أسباب ذلك إلى إسراف البلاط ومكاسب رجال الأموال كما كان هناك جزء كبير من المال ينفق في دفع مرتبات النبلاء الذين يقضون أوقاتهم خاملين[2].

---

[1] **جمال قنان، المرجع سابق**، ص 112.

***ماري أنطوانيت**، كان لها تأثير كبير على زوجها الملك "لويس السادس عشر"، كانت نمساوية، فكان أصلها وبالا عليها وعلى زوجها،نعتها الفرنسيون "المرأة النمساوية"على سبيل الازدراء،أعدمت بالمقصلة في 16 أكتوبر 1793م. للمزيد أنظر: **لويس عوض**،**الثورة الفرنسية**،ص 196.

[2] **ميلاد المقرحي، المرجع السابق** ، ص 277.

وللقيام بإصلاح مالية الدولة قدم **كالون** خططا خطيرة إلى "لويس السادس عشر" لتستعيد بها الحكومة الملكية كفايتها المالية من جهة وتسترجع بها السلطة من جهة أخرى.

فاقترح بأن تعمم ضريبة الملح والقيام بدفع مساعدات إقليمية من طرف الملاك العقاريين، ويكمن الهدف من هذا الإجراء كدعم للنشاط الاقتصادي ومن ثم كدعم لإيرادات الضرائب، في نفس الوقت اقترح **كالون** بالتخلي عن بعض الضرائب غير مباشرة وإعطاء الحرية المطلقة لتجارة الحبوب وإلغاء الجمارك الداخلية[1]، ورغم التضحية المقترحة على أصحاب الامتيازات كانت متواضعة، إلا أن **كالون*** لم يكن متفائلا، لأن ما زاد الأمر تعقيدا هو هيبة "لويس السادس عشر" التي أخذت في الانهيار، فلقد كان يمضي وقته في الصيد والأشغال اليدوية، ومسرفا في الأكل والشرب، كما أن الإشاعات التي انتشرت عن الملكة "ماري أنطوانيت" قد هزت أعماقه، ومنه قد تبين **لكالون** أن الملكية لن تستطيع حل مشاكلها المالية دون أن يطلع جانب من الأمة على حقيقة الموقف، وهكذا فقد اضطر **كالون** أن يتجنب الملك واقترح بأن يطلع المشكلة بكاملها على الأمة الفرنسية ممثلة في مجلس الطبقات[2].

---

[1] **عبد العظيم رمضان، تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث** ،(مصر:الهيئة العامة للكتاب ؛ د.ط ؛ ج1؛ 1997م)، ص 319.

[2] **ميلاد المقرحي، المرجع سابق**، ص ص 277 ، 278.

***كالون** calonne تولى وزارة المالية فيما بين سنة 1783 و 1787م، للمزيد أنظر: **عبد العظيم رمضان، المرجع السابق**، ص 319 .

عقد مجلس الطبقات* في 22 فبراير 1787م وفي الاجتماع هاجم الأعضاء بشدة المساس بامتيازات رجال الدين، ورفضوا المساعدات الإقليمية، كما طالبوا بأن يطلعوا على حسابات الخزينة. وفي نفس الوقت تبين للملك أن **كالون** لا يستطيع أن يحل هذه الأزمة فأقاله في 8 أبريل، كما اتضح أنه من خلال النظر إلى سوء الأحوال الاقتصادية في البلاد وجب على الملكية أن تسلك إحدى الطريقين: فإما أن تغير من سياستها الداخلية والخارجية أو أن تذهب دون رجعة، وهكذا فإن الانهيار المالي والاقتصادي من الأسباب التي عجلت بالثورة[1].

لقد ازدادت الوضعية الاقتصادية سوءا عندما اندلعت حرب الاستقلال الأمريكية وهذا بإصابة صناعة المنسوجات في الصميم والتي كانت تعتمد أساسا على السوق الأمريكية التي تزودها بالقطن فأصبحت البلاد تشكو "مجاعة القطن" حسب التعبير السائد في تلك الفترة. كما زاد من خطورة الوضع ما شهدته البلاد سنة 1785م فترة جفاف عم من خلالها القحط في[2] أنحاء البلاد وانخفض إنتاج الحبوب إلى أدنى مستوى عرفته فرنسا وتأثرت من خلالها الماشية والتي أودت بأعداد كبيرة منها، كما امتد الضرر إلى قطاع آخر كان مهما في الاقتصاد الفرنسي وهو قطاع الكروم الذي تضرر بسبب الجفاف مما أضر الفلاح الفرنسي أضرارا كبيرة[3].

---

[1] **Peter Mcphee, op cit** , P76.

[2] **جمال قنان، المرجع سابق**، ص 113.

* **مجلس طبقات الأمة**، هيئة تمثل رجال الدين والنبلاء والعامة في الدولة كلها،لم يدعى هذا المجلس للاجتماع منذ 1614م، للمزيد أنظر: **ميلاد المقرحي، تاريخ أوروبا الحديث**، ص 278.

[3] **جمال قنان، المرجع سابق**، ص 113.

أما في سنة 1788م فقد وجدت الجماهير بأن المحصول ضعيفا ينذر بالمجاعة فأخذت أثمان الخبز في الارتفاع كما زادت الأسعار في الارتفاع، وبذلك فقد أصبحت المجاعة هاجسا لدى الناس، ومنه يمكن القول أن الثورة الفرنسية حدثت في مجتمع كانت تهدده المجاعة.

ولقد حاولت الحكومة الملكية معالجة الأمور لكن من دون فائدة ففي سنة 1789م أنهكت حركات العصيان مجهودات الحكومة والأسواق تضطرب في كل لحظة في أنحاء فرنسا، وقبل يوم 14 يوليو 1789م بفترة كانت ثورة الفلاحين قائمة منذ شهر مارس في "بروفانس"، ثم في مناطق أخرى وخاصة تلك المجاورة لباريس وفرساي، ولا شك أن في مثل هذه المناطق نبت فيها المثل الأعلى للثورة ونشأت العقلية الثورية، ومن ناحية أخرى كان التدخل الشعبي والذي كان السبب في انهيار النظام الاجتماعي القديم (قد مهدت له التعبئة التدريجية للجماهير تحت التأثير المتزامن مع الأزمة الاقتصادية ولدعوة مجلس طبقات الأمة إلى الانعقاد)، ولقد ترابطت هذه العوامل لخلق عقلية ثورية. ومنه يمكن القول أن هذه الأزمة هي التي خلقت العقلية الثورية.

كما أن هناك عوامل أخرى أدت إلى قيام الثورة من بينها، النظام الملكي المستبد، ففي القرن الثامن عشر كانت الملكية الفرنسية ما تزال مطلقة السلطات، ومما زاد في مساوئ الملكية أن النظام الإداري الحكومي كان مركزيا، وكانت هذه السلطة ممثلة في الأقاليم فقط بموظف[1]

[1] **ميلاد المقرحي، المرجع السابق**، ص 279.

يسمى وكيل الملك، ولقد كانت له سلطات واسعة يستخدمها غالبا لجمع الضرائب المقررة لصالح البلاط والحكومة المركزية، وهكذا فإن الملكية الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر كانت ما تزال تسير وفق سياسة "لويس الرابع عشر" ونظريات الحكم الاستبدادي المطلق.

كما أنه هناك نظام الطبقات الموروث من العصور الوسطى الذي رافقه امتيازات لفئة قليلة من الناس على حساب عامة الجماهير، فقد انفردت فئة قليلة من أفراد الطبقة الثالثة (الطبقة العامة) بوضع مالي اقتصادي معقول حيث كان لها دورا جوهري في إدارة شؤون البلاد الاقتصادية، وعرفت بالطبقة المتوسطة أو البرجوازية، وهي الطبقة المتنورة من رجال الاقتصاد والتجار والأطباء والأساتذة والمحامين ولقد زاد شعورها بمساوئ الحكم والملكية وامتيازات رجال الدين والنبلاء، وزاد شعور هؤلاء بعدم الرضا كتابات المفكرين المعاصرين مثل "**جان جاك روسو** و**مونتسكيو** و**فولتير***، فبدأت اليقظة الفكرية والسياسية التي سادت بين أفكار الطبقة الوسطى وحركتهم وحركت الجماهير معهم نحو الثورة، ولم يعد الأمر متعلق بالملك والاستبداد والدستور فقط بل إنها حرب بين الطبقة الثالثة والطبقتين الأوليين، وقد طالب الوطنيون للطبقة[1]

---

[1] **ميلاد المقرحي، المرجع السابق**، ص 279 ، 280.

***جان جاك روسو(1712.1788م)**، أعتبر من مفكري العالم الأحرار في ق18،والذين مهدوا لقيام الثورتين الفرنسية والأمريكية،وهو فرنسي من أصل سويسري،له مؤلفات كثيرة من بينها:"العقد الاجتماعي"و الذي أعتبر إنجيل الثورة.

مونتسكيو(1689.1755م)، كان من طائفة النبلاء،ومن دعاة الثورة الفكرية والقضاء على المجتمع القديم،وانتقد النظم السياسية والاجتماعية الفاسدة،من مؤلفاته:"روح القوانين" الذي خلد اسمه. **فولتير(1694.1778م)**، من أسرة برجوازية،درس في انجلترا وأعجب بنظم الحكم وقواعد الحرية فيها،لذلك كانت جل مؤلفاته تتجه إلى الهجوم والنقد للأنظمة القائمة في فرنسا من ناحية السياسية والدينية.له مؤلفات من بينها:"آراء جمهورية". للمزيد أنظر:**عمر عبد العزيز عمر**، **التاريخ الأوربي والأمريكي الحديث** ،(الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية ؛ د.ط ؛ 1992م)، ص ص 294 – 298 .

الثالثة بنفس عدد نواب رجال الدين والنبلاء على حد سواء في مجلس طبقات الأمة، وأصبح من الواضح أن الثورة هي الطريق للوصول إلى المساواة في الحقوق.

ولذلك فإن العوامل والأسباب الجوهرية لقيام الثورة الفرنسية كانت كثيرة ومتداخلة، فمن الواضح أن التدخل الشعبي مهدت له تعبئة الجماهير التدريجية تحت التأثير الذي تزامن مع الأزمة المالية والاقتصادية ودعوة مجلس طبقات الأمة إلى الانعقاد، مما أدى إلى خلق عقلية ثورية. ويذهب عدد من المؤرخين إلى تفسير هذه الثورة من وجهة نظر ماركسية حيث لخص **ألبير سوبول** (المؤرخ الفرنسي) وجهة نظره حينما أعلن في سنة 1962م : (أن الثورة الفرنسية كانت عاقبة تطور اقتصادي واجتماعي طويل جعل من البرجوازية سيدة العالم)[1].

4 . تطور الثورة وسقوط حصن الباستيل :

مع اشتداد الأزمة الاقتصادية في صيف 1788م ونظرا لخطورة الوضع المالي والاقتصادي، كان من اللازم على الملك "لويس السادس عشر" أن يجري انتخابات جديدة لانتخاب برلمان جديد يشرع ضرائب جديدة تنقذ فرنسا من الفوضى المالية والاقتصادية، فاقترح وزير المالية الجديد **نيكر** طرح هذه المشكلة برمتها على الأمة الفرنسية وهذا من خلال دعوة مجلس الطبقات للانعقاد، وتمت الموافقة على هذا الاقتراح الذي جاء به **سيِّس** Sieyès الراهب[2]

[1] **ميلاد المقرحي، المرجع سابق**، ص ص 280 ، 281.

[2] **لويس عوض، المرجع سابق**، ص 30.

(وهو من أنصار المبادئ الحرة) كان هذا الاقتراح بخصوص تحويل مجلس الطبقات إلى جمعية وطنية في 17 يونيو 1789م لتضع دستورا جديدا لفرنسا يصون حقوق المواطنين ويضمن حرياتهم بالرغم من معارضة الملك. وتحول هدف المجلس الأساسي الذي دعي من أجل انعقاده والمتمثل في معالجة الأزمة الاقتصادية والمالية وصار يهدف إلى وضع دستور جديد، واتضح أن الأزمة الاقتصادية لم تكن سوى تذكير المسئولين بالبحث عن حلول لأوضاع فرنسا العامة وليس من أجل أوضاعها الاقتصادية فقط.

تألف المجلس الجديد من 1200 عضو نصفهم تمثل من الطبقة الثالثة والنصف الآخر تمثل بالتساوي الطبقتين الأولى والثانية، وفي الاجتماع الأول 5 مايو 1789م اعترض زعماء الطبقة الثالثة على طريقة التصويت الغير عادلة واقترحوا بأن تكون الأصوات بالاقتراع الفردي وليس وفقا للوضع الطبقي، لكن الملك وأنصاره من رجال الدين والنبلاء رفضوا هذا الاقتراح من أجل إبقاء سيطرتهم على المجلس، وإدراكهم بما ينطوي عليه من تهديد لسلطات الملكية المطلقة، فأمر الملك بإخلاء القاعة مبررا ذلك بالرغبة لإعداد اجتماع آخر، لكن ممثلو الطبقة الثالثة ومؤيدوهم من الطبقتين الأولى والثانية انتقلوا إلى ملعب للتنس كان مجاورا لقصر فرساي في 20 يونيو 1789م وأقسموا بأنهم لن يغادروا حتى يضعوا دستورا ديمقراطيا يلبي حاجات الفرنسيين وكتأكيد صريح لإرادة الشعب في الإصلاح. وفي 23 يونيو دعا الملك المجلس[1]

[1] **لويس عوض، المرجع سابق،** ص ص 30 ، 31.

للاجتماع وعرض على المندوبين الخطة التي وضعتها الحكومة لإصلاح الإدارة المالية وإصراره على أن تظل طريقة التصويت المعتمدة وأبلغهم برفضه تحويل المجلس إلى جمعية وطنية ثم خرج مباشرة وتبعه النبلاء ورجال الدين. لكن ممثلو الطبقة الثالثة رفضوا الخروج ورغم تذكير مدير المراسيم لهم بإخلاء القاعة إلا أن **ميرابو*** رد عليه بالعبارة الشهيرة (لن نترك أماكننا إلا بقوة الحرب)[1]. ونظرا للتطورات الجديدة شعر الملك وحكومته بخطورة الأوضاع في العاصمة، وأن الثورة بدأت تنتشر من باريس في كل الاتجاهات فاتخذت الإجراءات اللازمة لحفظ الأمن، وفي 12 يوليو 1789م أقيل "نيكر" وتم تعيين أحد أعوان الملك، كما أنه قد انتشرت إشاعات على رغبة الملك في حل الجمعية الوطنية. في هذه الفترة قامت الجماهير بإحراق مراكز جمع الضرائب واستولوا على محلات بيع الأسلحة الأسلحة، وسيطروا على مبنى البلدية واتخذوه كمركز لإدارة المقاومة ضد الملكية، فعم الخوف على العاصمة.

وبذلك قد بدأت الثورة الشعبية التي أدت إلى انهيار مفاجئ للنظام الاجتماعي القديم وساعد تدخل الجماهير البرجوازية على تحقيق الانتصار في يوليو 1789م. وكان الشعب يتابع أحداث فرساي بلهفة وقلق كما أنهم كانوا ينوون العمل ضد أعداء الأمة قبل أن يبدأ الأرستقراطيون[2]

---

[1] **لويس عوض، المرجع السابق**، ص ص 32- 41.

[2] **ميلاد المقرحي، المرجع السابق**، ص 283.

***الكونت دي ميرابو(1749.1791م)**، سياسي وثائر فرنسي،مثل هوية الثورة في عهدها الأول إذ كان يريد إصلاح معقول مع الإبقاء على النظام الملكي،سيطر على الجمعية الوطنية حتى وفاته سنة 1791م.للمزيد أنظر: **ميلاد المقرحي، المرجع السابق**، ص 283.

الهجوم. وقد كانت الأوضاع في تلك الفترة سيئة بسبب حصاد 1788م الذي كان رديئا فارتفع سعر الخبز وازدادت البطالة وفي نفس الوقت كان الشعب يتسلح. كما أخذت الجماهير بتنظيم حرس أهلي تحت قيادة **دي لافاييت** الذي عرف بأفكاره الإصلاحية والذي حاول أن يكون بمثابة جسر بين الأمة والملك يهدف منه إلى دستور يضمن للشعب حريته وحقوقه، وقد أنشأ الحرس الأهلي لحفظ النظام واختير له علم ذو ثلاثة ألوان:الأحمر والأزرق والأبيض.

في 14 يوليو على الساعة الخامسة مساءا اندفعت الجماهير نحو سجن الباستيل* الذي كان رمزا للظلم والقهر وسقط على يد الثوار[1]، أما المهاجمون فكانوا من ضواحي "سانت أنطوان" المتاخمة للقلعة أو السجن خارج بوابة "سانت أنطوان" حيث كان حي النجارين والصناعات الخشبية، ومع هذه الجماهير فصيلتان من الحرس الفرنسي والميلشيا البرجوازية أو الميليشيا المدنية التي كونها الثوار من أبناء الطبقة المتوسطة، كان مع المهاجمين 32,000 بندقية و5 مدافع أخذوها من ثكنات الجيش في "الانغاليد" في صباح ذلك اليوم نفسه واستولت الجماهير على "الباستيل". وأعتبر سقوطه أهم علامة مميزة لانتصار الثوار وكان بداية حقيقة[2]

---

[1] **ميلاد المقرحي، المرجع السابق**، ص ص 283 ، 284.

[2] **لويس عوض، المرجع السابق**، ص 11.

***الباستيل**، اسمه الأصلي "الباستيد" بمعنى الحصن،وهي قلعة اتخذت سجنا وكانت رمزا للحكم الإقطاعي الملكي ورمز للاستبداد،شرع بنائها في عهد "شارل الخامس" في باريس، سقطت على يد ثوار الثورة الفرنسية في 1789م.كان سقوطه أهم علامة مميزة لانتصار الثوار وبداية حقيقية لسقوط المجتمع الإقطاعي في فرنسا.للمزيد أنظر: **لويس عوض، المرجع السابق**، ص 17 ، 18.

لسقوط المجتمع الإقطاعي في فرنسا ذكر من خلالها شعارات الثورة الثلاث (الحرية والمساواة والإخاء)[1]، كما أن لها أثر مهم في توجيه أحداث الثورة في المستقبل.

ففي باريس تركزت السلطة الفعلية على يد أعضاء المجلس البلدي، والحرس الأهلي بمثابة نواة جيش الثورة. أما في باقي الأقاليم رأى الجماهير بأن سقوط الباستيل هو بداية الثورة ضد مساوئ النظام الملكي.

انتهت السلطة الملكية واختفت المركزية في مختلف المدن الفرنسية، كما ترك وكلاء الملك مراكزهم وتوقفت جباية الضرائب ولم يعد هناك لا ملك و لا محكمة و لا جيش، وكانت الأرياف تشكوا من ثقل الضرائب فشعرت بالتضامن ضد نظام الضرائب والأرستقراطية، ومع سقوط الباستيل استولت البرجوازية على السلطة في كل مكان، واتحد الأرياف والمدن وانصب غضبهم على كل من كان له علاقة بالضرائب الملكية والامتيازات القديمة، ومثلما استولت البرجوازية على الإدارة البلدية واستولى القرويون في الأرياف على السلطات المحلية، وأمام هذه الأحداث الثورية شعرت الملكية بأن السيطرة أصبحت بيد الجماهير، لذلك في 17 يوليو قبلت الملكية علم الثورة الثلاثي الألوان الأحمر والأزرق والأبيض الذي جمع بين فرنسا القديمة والحديثة، ومن ناحية أخرى استمرت الجمعية الوطنية في عقد اجتماعاتها تحت سلطة **ميرابو**[2].

---

[1] **لويس عوض، المرجع السابق**، ص ص 11 ، 12.

[2] **ميلاد المقرحي، المرجع السابق**، ص ص285 ، 286.

5 . قرارات الجمعية الوطنية وإعلان حقوق الإنسان :

وافقت الجمعية الوطنية في مساء 4 أغسطس على مجموعة من القرارات الحاسمة التي كانت تتعلق بإلغاء الامتيازات ومن أهمها:

. إلغاء جميع الحقوق التي كان يتمتع بها النبلاء الإقطاعية وما يرافق ذلك من حقوق قضائية، فقد اعتبرت الحقوق الإقطاعية تلحق الأذى بالإنسان كإنسان، ولذا وجب إلغائها. وكان على اللجنة التي عهدت إليها الجمعية الوطنية بالنظر في الحقوق الإقطاعية أن تراعي أمرين، رفض جميع الحقوق التي تتعارض مع حرية أي الإنسان واحترام الملكيات بكل دقة.

. إلغاء ضريبة العشر التي كانت تدفع للكنيسة والتأكيد على مبدأ المساواة في دفع الضرائب، وكذلك إلغاء إيراد السنة الأولى الذي كان يدفعه الأسقف للبابا بعد أن يستلم منصبه.

. إلغاء امتيازات كل من المقاطعات والجمعيات الحرفية في الأقاليم وجمعيات الأقاليم التشريعية.

. إصلاح النظام القضائي وذلك بتساوي الجميع أمامه في الواجبات والحقوق والعقوبات.

. إعلان مبدأ المساواة بالحصول على الوظائف العامة وشغلها.

وهكذا فإن الجمعية الوطنية استطاعت أن تحقق الوحدة القضائية للأمة وقضت بذلك على سيطرت الطبقة الأرستقراطية في الريف، وفتحت المجال لإصلاح الكنيسة والمالية[1].

[1] **شوقي عطا الله الجمل،عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، مرجع سابق** ، ص 100.

في 26 أغسطس أعلنت الجمعية الوطنية وثيقة إعلان حقوق الإنسان والمواطن، ومن أبرز المبادئ التي تضمنتها الوثيقة يمكن أن تلخص في النقاط الرئيسية التالية: . أولا: إن هدف الثورة هو في ضمان حرية المواطنين، فقد ولد الناس أحرارا ويجب أن يظلوا أحرارا متساوين في الحقوق. – ثانيا: لا يسجن أو يوقف أحد إلا في الحالات التي يحددها القانون.

– ثالثا: للأمة أو الشعب كل الحق في مشاركة الحكومة في وضع القوانين وتقرير الضرائب.

– رابعا: يكمن الغرض من الحكومات في ضمان وحماية الحقوق الطبيعية للإنسان وهي الحرية والملكية وحماية الأرواح وحق دفع المظالم[1].

رغم أن إعلان الحقوق يتضمن مبادئ وحقوق متنوعة إلا أن الحرية والمساواة كانتا الفكرتين الأساسيتين فيه، هاتان الفكرتان أوضحتا أثناء الثورة الفرنسية طابع الحق الملازم لطبيعة الإنسان نفسها، فهما في الواقع يوجزان جميع الحقوق الأخرى للإنسان والمواطن.

وقد كان تأكيد المساواة بين الأفراد الشغل الشاغل لدى ثوار سنة 1789م، حيث أكد هذا الإعلان التاريخي المهم عددا من المبادئ الهامة مثل المساواة في الحقوق والحرية الشخصية وحرية الفكر والرأي وحرية عمل أي شيء لا يضر الغير، واعترف بحق الامتلاك وحق الأمن ومقاومة الاستبداد، وأقر بمبدأ الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية[2].

---

[1] **شوقي عطاالله الجمل،عبد الله عبد الرزاق إبراهيم**، المرجع السابق ، ص ص 100 ، 101.

[2] **ميلاد المقرحي، المرجع سابق**، ص 287.

تكون هدا الإعلان من مقدمة وسبعة عشر مادة ولم ترد فيه كلمة "فرنسا أو ملك أو جمهورية" لأن أعضاء الجمعية الوطنية أرادوا أن يكون الإعلان عالمي يطبق في أي زمان وفي أي بلد بصرف النظر عن نظام الحكم المتبع فيه. لذلك فإن إعلان 1789م موجه بصورة رسمية إلى كل البشر مركزة فيها على حرية كل فرد وفكرة المساواة. وأعتبر هذا الإعلان مظهرا في الشمولية و حق طبيعي للإنسان يحدد فيه "الطبيعة الأبدية للإنسان"[1]، وتبلورت فيه فلسفة الطبقات الاجتماعية الجديدة، المتوسطة والمتوسطة الصغيرة والشعبية، التي اغتصبت السلطة من أيدي الملكية المطلقة والطبقة الأرستقراطية ورجال الدين ووضعت الحق الطبيعي أساسا للعقد الاجتماعي بدلا من الحق الالهي[2].

وباختصار فإن الثورة الفرنسية أبرزت أهدافها في الشعار الثلاثي: الحرية والمساواة والإخاء، حيث اتسعت معاني هذه الكلمات الثلاث مع تقدم الثورة، إلا أن الفرنسيين كانوا يقصدون في بادئ الأمر بالحرية تأمين الفرد إزاء تصرفات الدولة والمساواة في الحقوق أمام القانون وإلغاء الامتيازات الخاصة، عقدت من خلالها عدة اجتماعات عشية الثورة 1789م تآخى فيها الفلاحون والنبلاء، وكان في إعلان حقوق الإنسان والمواطن أصدق تمثيل للجانب النبيل من الثورة، وصدوره كان يوضح أن النظام القديم قد انتهى، فليلة 4 من أغسطس قد أنهت بناء[3]

---

[1] **ميلاد المقرحي، المرجع سابق**، ص 287.

[2] **لويس عوض، المرجع سابق**، ص 7.

[3] **ألبير سوبول، المرجع السابق**، ص 200.

العهد القديم المتهدم وأعلنت أن أسسه التاريخية لم يكن لها أي معنى، لذلك اعتبرت الثورة الفرنسية سراجا وهاجا أضاء فرنسا وأوروبا والعالم ككل، ولعل أثرها ما زال قائما ولو من الناحية النظرية على الأقل.

6 . تقدم الثورة وإعدام "لويس السادس عشر":

رغم ما شهده النظام القديم من انهيار من حيث المبدأ على الأقل إلا أن هناك جزءا كبيرا من مؤسساته الإدارية لم تتغير بعد، كما أن هذه الفترة من تاريخ الثورة الفرنسية تتميز ببروز شعبية **لافاييت*** الذي حاول في سياسته أن يوفق بين الأرستقراطية العقارية وبورجوازية الصناعة والأعمال في إطار الملكية الدستورية، كما أنه سيطر على الحياة السياسية في فرنسا سنة كاملة معتقدا بأنه المختار ليضطلع في الثورة الفرنسية بالدور الذي لعبه **جورج واشنطن**** في الثورة الأمريكية، وكانت القوات المسلحة تحت تصرفه بصفته قائدا للحرس الأهلي منذ ثورة باريس في يوليو 1789م.

ومن ناحية أخرى برز **ميرابو** فترة من الزمن الرجل الضروري لتنفيذ هذه السياسة[1].

---

[1] **ألبير سوبول، المرجع السابق**، ص 200.

***ماركيز دي لافاييت(1757.1834م)**، دخل مركز أحداث الثورة صغيرا حيث كان في 32 من عمره،فوجد نفسه في قائمة الخونة الذي تطلب الثورة رأسهم بعد ثلاثة أعوام من بدئها 1793م مرفوض من زعمائها وأعدائها.للمزيد أنظر: **لويس عوض، المرجع السابق**، ص 131 .

****جورج واشنطن(1732.1799)**، بطل حرب الاستقلال الأمريكية(1775.1783) وأول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية(1780.1797م)، للمزيد أنظر: **ميلاد المقرحي، المرجع السابق**، ص 289.

أصدرت الجمعية الوطنية عدت قرارات أخرى مهمة، ففي 7 نوفمبر 1789م أصدرت قرارا بإلغاء الجماعات الدينية، وفي 28 فبراير 1790م صدر قرار آخر يلغي شراء رتب الجيش، كما تشكلت الاتحادات التي شهدت انضمام غالبية الجماهير إليها، حيث ترجع نشأت الاتحادات الأولى إلى سنة 1798م ثم تعددت في سنة 1790م وانتهت بإنشاء اتحاد قومي في 14 يوليو 1790م الذي يعبر عن الوحدة الفرنسية، فأصبحت الجمعية الوطنية هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن أمور البلاد عمليا، بعد ما انتزعت من الملك أكثر سلطاته، وظهر **لافاييت** في قمة مجده، وأصبح استقلال رجال الدين بعد الثورة مهددا خاصة بعد نزع أملاكهم وأصبحوا مجرد موظفين تصرف لهم رواتب بعدما نص القانون على التسامح الديني، كما أن الثورة كانت ترغب في فصل الكنيسة عن الدولة، فشرعت الجمعية الوطنية مناقشة إصلاح نظام رجال الدين، وصارت هناك دوائر إدارية جديدة تنظم الكنيسة، وفي 12 يوليو 1790م أصدرت الجمعية الدستور المدني لرجال الدين وفي 14 يوليو 1790م واحتفلت الثورة بانتصاراتها الباهرة وبعيدها الأول[1].

وفي حوالي نهاية 1790م بدأ نجم **لافاييت** يقل ويتلاشى تأثيره، وبدأت المتاعب بوفاة **ميرابو** الحكيم العاقل في 2 أبريل 1791م، كذلك بقيام الملك بمحاولة حمقاء للهروب من البلاد، وإعلان إمبراطور النمسا (أخو **ماري أنطوانيت**) تدخله في شؤون فرنسا[2].

---

[1] **ألبير سوبول، المرجع السابق**، ص 201.

[2] **لويس عوض، المرجع السابق**، ص 153.

في 21/20 يونيو 1791م حاول **لويس السادس عشر** أن يهرب خارج فرنسا، تاركا رسالة يعلن فيها بصراحة شجبه للثورة، فقد خرج الملك وأسرته في منتصف الليل من باب جانبي لقصره متخفيا في زي خادم خاص.

وعند وصوله "لفارين"* في عربته لم يجد فرسان الحراسة التي كانت تنتظره لتقله وهذا لانصرافهم بعد تأخر الملك إلى نقطة الحراسة التالية، ولكنه تم التعرف على الملك في فندق صغير في "سانت منيهو" من طرف ابن صاحب الفندق، وتم اعتقاله في "فارين" وأعادوه هو وعائلته إلى باريس تحت حراسة مشددة[1].

لقد عاد على هروب لويس السادس عشر عليه بالويل لكنه لم يكف عن الإعداد سرا لحمام المضاد للثورة رغم أنه قد جرد من أي سلطة دون أن يجرد من وظيفته الرمزية فعودته أسيرا محاطا طوال طريقه بسيان صامت من أتباعه القدامى شكل تشييعا وطني للمؤامرة الأرستقراطية، كما تزامن هروب ملك فرنسا الفاشل مع انحراف الإيديولوجية الثورية[2]، وشكل أحد الأحداث الجوهرية في الثورة، ففي الداخل هدم هروبه كل الجسور التي بينه وبين الثورة[3]

---

[1] **لويس عوض، المرجع السابق**، ص 153.

[2] **فرانسوا فوريه، الثورة الفرنسية في مواجهة الفكر** ، تر: رباب العابد ،(دمشق:منشورات وزارة الثقافة ؛ د.ط؛ 1999م)، ص 89.

[3] **ميلاد المقرحي، المرجع السابق**، ص 290.

***فارين**، هي مدينة صغيرة تقع بالقرب من الحدود الشرقية الشمالية لفرنسا. للمزيد أنظر: **ميلاد المقرحي، مرجع سابق** ، ص 290 .

وفي الخارج عجل بوقوع صراع بين الثورة وأعدائها، كما قضى على فكرة إقامة ملكية دستورية في البلاد، أما الرسالة التي كتبها "لويس السادس عشر" قبل أن يهرب والتي كانت موجهة للفرنسيين لم تترك أدنى شك في إبراز نواياه. حيث كان ينوي الالتحاق بالجيش النمساوي في الأراضي المخفضة ثم يعود إلى باريس ليحل الجمعية الوطنية والنوادي لثورية ليستعيد سلطته المطلقة. كان "لويس السادس عشر" عنيدا وذكيا في خدمة هدف واحد وهو إعادة توطيد سلطته حتى ولو كان ذلك بخيانة وطنه. وكانت سياسته تهدف إلى إثارة تدخل كل من اسبانيا والنمسا لمصلحته.

أخذت فكرة الجمهورية تتبلور، إلا أن **ماكسيميليان روبسبير** أبرز قادة الثورة الفرنسية لم يكن موافقا على إنشاء النظام الجمهوري بدون إجراء استفتاء عام، وخاصة أن **لافاييت** كان مرشحا بأن يصبح رئيسا للجمهورية. وقد أصر **روبسبير** على أن يكون الاكتفاء بمحاكمة الملك والشروع في انتخاب الجمعية التشريعية ليتخلص من الجمعية الوطنية.

في هذه الفترة كان العنف الثوري والتعصب يتزايد، كما أن الجمعية الوطنية كانت قد أنهت[1] في أواخر صيف سنة 1791م مهمة وضع دستور جديد، وأقر هذا الدستور في 3 سبتمبر 1791م وأقر تنفيذه وتتمثل مبادئ هذا الدستور الجديد فيما يلي:

. السيادة يكون مصدرها الشعب[2].

---

[1] **ميلاد المقرحي، المرجع السابق**، ص ص 290 ، 291.

[2] **شوقي عطا الله الجمل،عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المرجع سابق** ، ص 103.

. السلطة التشريعية تسند إلى جمعية تشريعية ينتخب أعضاؤها لمدة سنتين من قبل الشعب، وقد أعطيت الجمعية التشريعية سلطات واسعة في مجالي صياغة القوانين وفرض الضرائب.

. فصل السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية. صار الملك بموجب هذا الدستور يخدم الفرنسيين وليس كسيد لهم ونص أيضا على الأوقات التي يمكن محاكمته فيها[1].

لقد تضمن هذا الدستور الكثير من المبادئ الحرة التي دعا إليها أحرار فرنسا ومفكروها الكبار "**فولتير** و**روسو** و**مونتسكيو**"، كما تبنى كل المبادئ التي جاءت في إعلان حقوق الإنسان والمواطن التي صدرت من طرف الجمعية الوطنية في 26 أغسطس 1789م وصار الإعلان مقدمة لدستور 1791م[2].

عقدت الجمعية التشريعية الجديدة أول جلسة لها في 1 أكتوبر 1791م وكان أمامها ثلاث مهمات رئيسية:

. تنفيذ جميع المواد التي جاءت في الدستور الجديد.

. صيانة المكتسبات التي أنجزتها الثورة بموجب القوانين التي صدرت عن الجمعية الوطنية.

. حماية الدولة من الأخطار الخارجية ومن الدول المجاورة التي تهدد بالحرب خاصة من قبل الأمراء الألمان ومن النمسا[3].

---

[1] **شوقي عطاالله الجمل،عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المرجع سابق** ، ص ص 103 ، 104.

[2] **ميلاد المقرحي، المرجع السابق**، ص 292.

[3] **شوقي عطاالله الجمل،عبد الله عبد الرزاق إبراهيم،المرجع سابق** ، ص 104.

فمنذ سنة 1790م كانت مبادئ الثورة الفرنسية تثير مخاوف أوروبا ومن سرعة انتشارها في المناطق المجاورة لفرنسا، فأثارت الأوساط المحافظة وخاصة في النمسا وبروسيا، وأدى ذالك إلى حرب بين فرنسا من ناحية والنمسا وبروسيا من ناحية أخرى. وخلال هذه الفترة المضطربة ظهرت شخصية **جورج جاك دانتون***. لقد دفع **دانتون** فرنسا وبقوة في طريق الإرهاب والتطرف، فالإرهاب في نظره ونظر السياسيين في زمن الحرب أداة ضرورية من أدوات الحكم والسياسة، لذلك كان مستعدا ليستخدم التدابير الإرهابية إذا كان ضروريا من أجل إلقاء الرعب في قلوب أعداء الثورة الفرنسية، فقام **دانتون** بقيادة مظاهرات في 10 أغسطس 1792م التي هاجمت القصر الملكي واعتقلت كلا من الملك وأسرته وتطالب بإقامة جمهورية، كما كان رأي الجمعية التشريعية أن يتم إيقاف الملك عن ممارسة سلطاته، وتترك مسألة تقرير مصير النظام الملكي "لمؤتمر وطني" يتم انتخابه لهذا الغرض، وهكذا حلت الجمعية التشريعية وانتخب المؤتمر الوطني مكانها لإدارة شؤون البلاد وتقرير مصير الملك والنظام الملكي، لقد كانت هذه الثورة ثورة وطنية بمعنى الكلمة ففي حين أن يوم 14 يوليو قد أنقذ الجمعية الوطنية (التأسيسية) فإن يوم 10 أغسطس 1792م قضى على الجمعية التشريعية[1].

---

[1] **ميلاد المقرحي، المرجع السابق**، ص ص 292 ، 293.

***جورج جاك دانتون (1759.1794م)**، محامي بارز،أصبح وزير للعدل في 1792م،ثم أصبح زعيما للجناح اليميني في حزب اليعاقبة في1794م وأعدم في أبريل 1794مع عدد من مساعديه. للمزيد أنظر: **ميلاد المقرحي، المرجع السابق**، ص 292.

لذلك فقد عرفت بانتفاضة 10 أغسطس أو بالثورة الفرنسية الثانية، ونتج هذا بسبب فشل سياسة **لافاييت** التوفيقية وليس بسبب المنافسات الشخصية وأيضا بسبب متناقضاتها، وهكذا انتقل **لافاييت** إلى النمسا في 19 أغسطس 1792م.

أعتقد أن عدم إخلاص الملكية للدستور الجديد 1791م وظهور الأخطار الخارجية هي من العوامل التي أدت إلى فشل هذا الدستور. فتأكد لزعماء الثورة وخاصة المتطرفين بأن المبادئ الأساسية للثورة والمتمثلة في : الحرية والإخاء والمساواة والنظام الثوري الجديد، لا يمكن أن يستمر في ظل الملكية. لذلك أوقفت الملكية وتقرر محاكمة الملك. وهكذا كانت الجلسة الأولى للمؤتمر الوطني التي عقدت في 21 سبتمبر 1792م تم فيها إعلان الجمهورية وإلغاء الملكية، ومنه قد ظهرت الجمهورية الفرنسية الأولى. وتزامن مع عهد المؤتمر الوطني انتصارات عسكرية فرنسية بعد معركة "فالمي" في 20 سبتمبر 1792م، فقد تم تحرير الأراضي المحتلة من طرف النمسا وبروسيا، وبعدها احتلت فرنسا بلجيكا وبعض الناطق التي كانت تقع على نهر الراين. وقد زادت هذه الانتصارات من معنويات الثوار الذين طالبوا آنذاك بضرورة إعدام الملك من أجل إرهاب أنصاره في الداخل والخارج.

طالب **دانتون** في 28 مارس 1792م بإعطائه سلطة تفتيش المنازل في باريس للبحث عن أعداء الثورة، فتم القبض على الآلاف من المشبوهين خلال ثلاثة أيام، حيث قال **دانتون**[1] :

[1] **ميلاد المقرحي، المرجع السابق**، ص ص 292 ، 293.

(إن الثورة بين نارين، عدو على الحدود، وعدو في الداخل، ولا مفر من إرهاب العدو إن أريد للثورة البقاء والاستمرار)، في هذا الجو الحافل بالشكوك والحنق الذي ساد باريس في ذالك الوقت، بدا أن أكبر أعداء الثورة هم المهاجرون من النبلاء ورجال الدين الذين لم يحلفوا اليمين، كذالك إمبراطور النمسا، ولذلك كان تركيز الثوار عدائهم ومقتهم على هؤلاء واعتقدوا أن ما سيساعدهم على شق الطريق لترسيخ الجمهورية هو إتباع سياسة إصدار القوانين الصارمة ضد المهاجرين والنبلاء ورجال الدين، ومن ثم مواصلة الحرب ضد النمسا[1].

وفي أواخر سنة 1791م أخذت السلطة تنساب من أيدي الثوار المعتدلين إلى الثوار المتطرفين، وكان هناك مجموعة سياسية عرفت باسم "اليعاقبة" jacobins، وقد أطلق عليهم هذا الاسم لأنهم كانوا يجتمعون في دير "اليعاقبة"، ويعد **روبسبير** و**مارا** و**دانتون** من أبرز زعمائها، وكان هذا الحزب أو النادي على اتصال دائم مع النوادي الثورية الأخرى التي تشكلت في مدن الأقاليم الرئيسية. فبدأ عهد الإرهاب بصورة فعلية في أغسطس 1792م، وبدأت من خلالها المذابح البشعة وسفكت دماء العديد من الملكيين، وأخذ الحكم الإرهابي يأخذ طابعه، في 25 سبتمبر 1792م تبنى المؤتمر الوطني الصيغة الشهيرة: (الجمهورية الفرنسية واحدة غير قابلة للانقسام)، وفي 16 ديسمبر أصدر حكم الموت ضد كل من يحاول أن يمس وحدة الجمهورية الفرنسية[2]

---

[1] **ميلاد المقرحي، المرجع السابق**، ص ص 293 ، 294.

[2] **زينب عصمت، المرجع السابق**، ص ص 102 ، 103.

وقد تأثر هذا المؤتمر بقول القسيس **جريجوار** وهو أحد أعضاء المؤتمر: (بأن الملوك من الناحية الأخلاقية كالشياطين ...، وأن تاريخ الملوك هو تاريخ استشهاد الشعوب).

وأعلن كذالك **سان جوست** أن: (كل ملك هو مغتصب ومستبد...). وأن **لويس السادس عشر** لم يكن مواطنا عاديا بل أعتبر عدو وأجنبي من واجب المؤتمر الوطني أن يحاربه لا أن يحاكمه. وما برهن ذالك وجود أوراق تحوي على اتصالات مع العدو مخبأة في خزانة حديد موجودة داخل مخبأ سري في جدار قصر "لويس السادس عشر"، ومنه أصبح تأجيل المحاكمة أمرا مستحيلا[1].

وهكذا في 21 يناير 1793م تم تنفيذ حكم الإعدام على **لويس السادس عشر** على المقصلة في ميدان الثورة على الساعة الحادية عشر، تحت حراسة مشددة والجماهير تهتف (تعيش فرنسا...تعيش الجمهورية). أما زوجته فتم القبض عليها مع الملك في 10 أغسطس1993م وسجنت معه وماتت هي أيضا على المقصلة في 16 أكتوبر 1793م[2].

---

[1] **ميلاد المقرحي، المرجع السابق**، ص 295.

[2] **Renaud Exande**, **Le Liver Noir De La Révolution** ,(PARIS ; Francia se cerf ; 2008), P 127,128.

7 . نتائجها :

اعتبرت الثورة الفرنسية علامة مميزة في تاريخ فرنسا وأوروبا وهذا من خلال التأثيرات والنتائج التي برزت عن أحداثها الداخلية والخارجية.

حيث أعتبر سقوط سجن الباستيل أو قلعة الباستيل في فرنسا على أيدي ثوار الثورة الفرنسية أهم انتصار للثوار وكان البداية الحقيقية لسقوط المجتمع الإقطاعي في فرنسا، فمن خلال سقوطه ذكرت شعارات الثورة الثلاث (الحرية والمساواة و الإيخاء). كما ذكر أيضا وفي نفس الفترة إعلان حقوق الإنسان الذي تبلورت فيه فلسفة الطبقات الاجتماعية الجديدة[1].

وأعتبر سقوط الملكية وإعلان الجمهورية الأولى في 21 سبتمبر 1792م أبرز وأهم حدث في تاريخ فرنسا، حيث بدأ من خلالها التفكير في مصير الملك "لويس السادس عشر" الذي تم إعدامه في 21 يناير 1793م[2]. فلا ريب أن إعدام الملك قد أصاب الملكية في صميم النفوذ التقليدي والديني لها، لأن الملك قد أعدم كما يعدم أي شخص عادي، وبذلك قد فقدت الملكية صفتها الخارقة للعادة (حكم الحق الإلهي)[3].

كما ترتب على إعدام الملك نتائج أدت إلى مضاعفات خطيرة داخليا وخارجيا على فرنسا.

ففي الداخل، ترتب على إعدام الملك "حزب الجبل" فكان بداية عهد الإرهاب الذي ساد فرنسا[4]

---

[1] **لويس عوض، المرجع السابق**، ص 7.

[2] **شوقي عطا الله الجمل،عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المرجع السابق**، ص 116.

[3] **ميلاد المقرحي، المرجع سابق**، ص 296.

[4] **شوقي عطا الله الجمل،عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المرجع السابق**، ص 117.

في هذه الفترة. وقد أتهم كل من امتنع عن الموافقة على إعدام الملك أو تردد في ذلك بالخيانة، وأضافوا إلى هؤلاء كل من اقترح إجراء الاستفتاء العام بين الطوائف بشأن النظر في مصير الملك. كما حصلت اضطرابات عديدة في المدن الفرنسية.

أما في الخارج، تسبب إعدام الملك في إثارة ملوك أوروبا الذين أصبحوا يتوقعون لأنفسهم نفس المصير الذي لاقاه "لويس السادس عشر"[1]، فلقد أثار تنفيذ حكم الإعدام على الملك موجة من الاشمئزاز من الثوار في أوروبا، خاصة في بريطانيا، أدى إلى إعلان فرنسا الحرب على أوروبا، وبذلك قد بلغ الصراع ذروته بين فرنسا والثورة من جهة، وأوروبا والنظام القديم من جهة أخرى. ترتب عليه تكوين تحالفات دولية ضد فرنسا، فالتحالف الأول ضم كل من بريطانيا وبروسيا والنمسا وعددا آخر من الدول الأوروبية، أدى ذلك إلى هزيمة فرنسا في هذه المرحلة والتخلي عن الأراضي التي احتلتها في السنة السابقة[2]. (وهذا ما سنشير إليه في الفصل القادم بشكل أوسع). إلى جانب هذه الأخطار التي كانت تواجه فرنسا في الداخل قامت ثورة في إقليم "لافنديه" في الولايات الجنوبية الفرنسية، قام بها الأشراف ورجال الدين وكان على رجال المؤتمر أن يفوضوا السلطة للجنة من العناصر المتطرفة في فرنسا وتسمى " لجنة الأمن العام "[3]

---

[1] **شوقي عطا الله الجمل،عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المرجع السابق**، ص 117.

[2] **ميلاد المقرحي، المرجع سابق**، ص 296.

[3] **عمر عبد العزيز عمر، مرجع سابق**، ص 312 .

قامت إلى جانبها محكمة تسمى "المحكمة الثورية" وبفضل الهيئتين قمعت الثورة بمنتهى الشدة والعنف وتمكن "اليعاقبة" وهم المسيطرون على الهيئتين من إنقاذ فرنسا مرة أخرى من الخطر الداخلي والخارجي، ويرجع الفضل في ذالك إلى **دانتون**[1].

حيث سيطر **دانتون** على "لجنة الأمن العام" في 16 أبريل إلى 10 يوليو 1793م، فكانت تعمل على تسيير شئون فرنسا، إلا أن أحداث 3 يونيو 1793م أدت إلى إصدار أعضاء المؤتمر دستورا في 1793م يقر بمبدأ الانتخاب العام، وبقيت تمارس سلطتها دون استخدام العنف في ردع الثورة لكن هذه السياسة لم تنجح، ومن ثم جاءت فترة رئاسة ابنه **روبسبير** للجنة الأمن العام في يوليو 1793م إلى يوليو 1794م، فقام بإخماد الثورات في الداخل والقضاء على عهد الإرهاب، كما أنه قام بحرب ضد أعداء فرنسا، إلا أن أمور فرنسا كانت تتطلب وضع دستور جديد ينظم الحكم فيها بعد المؤتمر الوطني.

فجاء عهد "الجمهورية الثانية" حكومة الإدارة (1795 . 1799م) وفيها وضع دستور 1795م والذي يعرف بدستور العام الثالث "دستور حكومة الإدارة" والذي حدد نظام الحكم في فرنسا حتى عام 1799م. ومن أهم أحداث عهد حكومة الإدارة :

. زيادة قوة القواد العسكريين . مواجهة المشاكل الدينية ومشكلة المهاجرين العائدين إلى فرنسا والمشكلة الاقتصادية . التصادم بين الهيئة التشريعية وحكومة الإدارة[2].

---

[1] **عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق**، ص ص 312 ، 313.

[2] **شوقي عطا الله الجمل،عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المرجع السابق**، ص 119.

ومن ثم جاءت فترة حكم "نابليون بونابرت" قنصلا ثم إمبراطورا (1799 . 1804م/ 1804 . 1814م) ففي عهده فقدت النظم بساطتها الأولى وظهرت شوائب الحكم الشخصي فالحقيقة أن "نابليون" الذي نشأ في شبابه من المعجبين **بجان جاك روسو** سيتحول إلى شخص يؤمن أن حاجة الناس الأولى ليس إلى الحرية بل إلى حكومة قوية ونظام ثابت، ولعل تربيته العسكرية لها دور في هذا الاتجاه، ففي النظام الذي وضعه اختار **نابليون** شيئا فشيئا من الماضي سواء في العهد الملكي بالإضافة إلى أشياء مستحدثة[1].

وعلى أية حال فإن "نابليون" قد حاول تأسيس أسرة حاكمة من بعده، فنجح في وضع التقاليد وبعض الأسس واستفاد منها في المستقبل ابن أخيه **نابليون الثالث**. كما أن تاريخ فرنسا في عهد **نابليون بونابرت** إمبراطورا هو تاريخ نابليون، بل إن تاريخ أوروبا من الناحية الخارجية طوال هذه المدة سيكون تاريخا "لنابليون" أيضا وهذا لما عهده لفرنسا.

وهكذا فإن سياسة فرنسا منذ ذالك الوقت حتى نهاية عصر **نابليون** ستقوم على الفتح والتوسع على حساب الغير دون اعتبار لما جاءت به الثورة من مبادئ إنسانية رفيعة.[2]

---

[1] **شوقي عطا الله الجمل،عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المرجع السابق،** ص ص 119 - 141.
[2] **نفسه:** ص ص 314 - 316.